سبيلا مستبينا الى تحصيل الضرورة مع الوصف لا بالوصف وهذه الضرورة التي هي مع وصف
الوجود لا به مشترك عندنا بين ذاتيات المهيات المتقدمة ولوازمها المتاخرة والفارق هو
التقدم والتاخر بنحو واحد بينهما هو ما بحسب الذات والمهية لا بحسب الطبع والعلية المشهورة
فصل في ان الواجب الوجود لا يكون بالذات وبالغير جميعا وفي عدم العلاقة اللزومية
بين واجبين لو فرضنا كل ما لا علة له في ذاته لا يجب لعلة لانك قد علمت ان مناط كون الشيء
واجبا بالذات هو كونه اذا نظر اليه من حيث ذاته بذاته مطابقا للحكم عليه بانه موجود
ومحكيا عنه بذلك من غير حيثية اخرى انضمامية او انتزاعية تقييدية او تعليلية فان
مصداق الحكم على الاشياء قد يكون ذات الموضوع من غير اعتبار امر اخر معه وهو الضرورة
الازلية الدائمة وقد يكون نفس الموضوع من دون شرط وعلة لكن ما دام اتصاف ذات
الموضوع بالثبوت فالحيثية المذكورة توخذ على نحو الظرفية البحتة لا على تعليل الحكم او تقييده
به كقولنا الانسان انسان وبقي له الضروري الذاتي وقد يكون ذات الموضوع باعتبار
حيثية تعليلية خارجة عن مصداق الحكم وقد يكون مع حيثية اخرى غير الذات تقييدية
سواء كانت سلبية ككونه اعمى او اضافية كالسقف فوقنا او اعتبارية ككونه ممكنا او انضمامية
ككونه ابيض فصدق الموجودية على الواجب الوجود من قبيل الضرورة الازلية اذ معنى كون
الشيء واجبا لذاته ان يكون بحيث اذا اعتبر ذاته بذاته من غير اعتبار اي معنى كان
واية حيثية كانت غير نفس الذات تصدق عليه مفهوم الوجود والموجودية ثم نقول
اذا فرض كون الذات الواجب مستندة في موجوديتها الى علة موجودة خارجة عنها

لايخ

لا يخ اما ان يكون بحيث لا يجوز لو ارتفع المقتضي لوجودها او فرض ارتفاعه عنها او قطع النظر
عن ملاحظة تاثيره فيها ايبقى كونها مطابقا لصدق الموجود ومحكيا عنها بالموجودية ام لا
يكون فان كان الاول فلا تاثير لايجاب الغير لوجودها لتساوي فرض وجوده وعدمه واعتباره
ولا اعتباره وقد فرض كونه موثرا هذا خلف وان كان الثاني فلم يكن ما فرض واجبا بالذات
فكلا شقين من الشرطية وبطلان التالي بقسميه يوجب بطلان المقدم فكون واجب الوجود
بالذات واجب الوجود بالغير محال فكل واجب الوجود بغيره فهو ممكن الوجود بذاته ومن
هنا يتبين انه لا يصح ان يكون لواجب الوجود علاقة لزومية مع واجب وجود اخر لو فرضنا
اذ العلاقة العقلية انما يتحقق بين امرين يكون بعضها علة موجبة لبعض اخر او بين امرين
يكون معلولة بعلة واحدة موجبة بلا وسط او بوسط فانا نعلم ان الامور التي ليست بينها
علاقة علية او معلولية والافتقار والارتباط بوسط او بغير وسط يجوز عند العقل وجود
بعضها منفكا عن الاخر فاذن لو فرضنا بين الواجبين المفروضين تلازما ذاتيا وتكافيا
عقليا يلزم معلولية احدهما او كليهما فيلزم امكان شيء من الواجب وهو ينافي المفروض اي
الوجوب بالذات هذه طريق اخر لو كان بين الواجبين تلازم لزم اجتماع وجودين
معا في ذات واحدة والملازمة تظهر بادنى تامل وكذا بطلان اللازم فالذات الواجبية
بما هي ذات واجبة لا يعرض لها الوجوب بالقياس الى ما لا يحتاج اليه سواء كان واجبا
او ممكنا كما لا يعرض لها الوجوب بالغير ولا يابى طباع مفهوم الواجبية عن ان يكون للواجب
امكان بالقياس الى الغير وللغير امكان بالقياس اليه الا اذا لوحظت بينهما علاقة العلية و

Copyright © King Saud University